دراسة تحليلية اقتصادية خاصة بصحيفتي «الأمناء» و«اليوم الثامن»..

عدن في مواجهة حرب الاقتصاد الأشد إنهاكا وتدميرا (الحلقة الثانية)

تقرير باصرة هلال ونهب الممتلكات العامة

كيف تحول مجمع ظمران من مبنى شركة حكومية جنوبية إلى ملكية خاصة؟

الأمناء/ خاص:

يكشف تقرير "صالح باصرة وعبدالقادر هلال"، استحواذ رموز الحرب الأولى على الجنوب على أراضي وعقارات الدولة وأملاك خاصة في عدن وتحويلها إلى أملاك شخصية واعتبارها غنائم حرب، ويمكن الإشارة إلى العديد من المشاريع ومنها الاستحواذ على مقرات للجيش وتحويلها إلى مراكز تجارية خاصة ومنها "مجمع ظمران"، الذي هو في الأساس أحد المؤسسات المملوكة للجيش الجنوبي قبل الوحدة والحرب.

مجمع ظمران.. مبنى شركة حكومية جنوبية

مجمع ظمران التجاري هو واحد من أبرز المشاريع التي استحوذ عليها نظام علي عبدالله صالح بعد الحرب، ضمن مخططات نظام الاحتلال العسكري للسيطرة على المصانع والشركات الحكومية التي كانت تتبع نظام عدن قبل وحدة مايو 1990م، وقد استحوذ النظام اليمني على عدن عسكريًا ليمنح الكثير من المصانع الحكومية لمتنفذين أبرزهم الجنرال الإخواني علي محسن الأحمر وشيوخ قبائل شمالية.

في العامين 2011 و2012م، وعلى إثر أزمة الانتفاضة ضد نظام علي عبدالله صالح، استغلت الكثير من المتاجر التي يمتلكها يمنيون شماليون إلى رفع أسعار المواد الغذائية على المواطنين، من باب تعويض أي خسائر قد يتعرضون لها، في حين فسر آخرون أن هذه الإجراءات هدفها إخافة الناس بأن الاستمرار في التظاهرات قد يدفع المواطنين إلى التخلي عن الخروج في تظاهرات مناهضة لنظام علي عبدالله صالح.

وحينها وضعت شركة ظمران أسعارًا على المواد الغذائية، لكن حين يتم الدفع يكون سعر المواد الغذائية مختلفًا على ما كان معروضا، وهو الأمر الذي دفع المواطنين إلى تقديم شكاوى.

وفي العام 2012م، اكتشف مواطنون خلال زيارات متعددة لمتجر "ظمران التجاري" الواقع في تقاطع جولة الغزل والنسيج أن القيمة المدفوعة في فاتورة الدفع يفوق ما يتم كتابته على المنتجات المعروضة في رفوف البيع في المتجر الذي يرتاده الآلاف من المواطنين في اليوم الواحد من جميع أنحاء العاصمة عدن.

ومركز "ظمران" هو أحد أهم المراكز التجارية بعدن وكان خلال السنوات التي سبقت الوحدة اليمنية مركزًا تجاريًا حكوميًا تابعًا لشركة التجارة الداخلية إلا أن متنفذين من اليمن الشمالي استولوا عليه بعد حرب صيف 1994 وحولوه إلى مركز "ظمران التجاري".

وتعالت مؤخرا الدعوات في عدن والداعية لاستعادة هذا المركز باعتباره أحد المؤسسات الجنوبية التي تم نهبها ويجب استعادتها اليوم.

عدن في زمن المقاومة الجنوبية

في بداية العام 2015م، كانت عدن تتعرض لعدوان يمني جديد، يشنه هذه المرة الحوثيون وحليفهم علي عبدالله صالح، وهذا العدوان قوبل بمقاومة عسكرية جنوبية شديدة، لكن هذه الحرب كشفت مرة أخرى للجنوبيين الحاجة إلى التمويل، فذهب الكثير من التجار إلى تمويل المقاومة الجنوبية، ومنهم التاجر أحمد صالح العيسي، وهو تاجر نفط جنوبي منفي في اليمن الشمالي منذ عهد الحزب الاشتراكي اليمني، وهو مقرب من الإخوان المسلمين نتيجة استثماراته مع الجنرال علي محسن الأحمر الرجل الثاني في النظام بعد علي عبدالله صالح الرئيس.

مولت مجموعة "العيسي" التجارية، المقاومة من باب دعم عبدربه منصور هادي الرئيس المنقلب عليه، لكن بعد تدخل التحالف العربي، بقيادة السعودية، تحول دعم المقاومة إلى مشروع استثمار بالنسبة للعيسي، حتى إنه بات يطالب الحكومة الذي هو أحد أركانها بأن تسدده بعض الأموال التي صرفت على الحرب في مواجهة الحوثيين.

"هائل سعيد أنعم" من الحياد إلى الشراكة

غادر كل التجار اليمنيين من عدن مع بدء الحرب ووصول الحوثيين إلى عدن، وفضلت مجموعة هائل سعيد أنعم أن تقف على الحياد، حتى لا تدخل في خصومة مع الحوثيين الذين سيطروا على كل اليمن الشمالي، حيث للمجموعة التجارية مصالح اقتصادية استراتيجية خاصة في صنعاء العاصمة.

وفضلت المجموعة أن تقف على الحياد، لكن بعد تحرير عدن في منتصف العام 2015م، فرض الحوثيون على المجموعة التجارية تقديم أموال خاصة بالمجهود الحربي، لدعم التسليح العسكري والقتال ورضخت المجموعة لهذه المطالب الحوثية، وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الجنوب والتي تدخل عن طريق ميناء عدن، كميناء رئيسي تدخل منه ما نسبته 70% من الواردات الخارجية، وقد بررت المجموعة الزيادة السعرية في المواد الغذائية إلى أن الحوثيين يفرضون جمارك أكبر من عدن، مع أن المجموعة تعتمد بشكل رئيسي على الميناء الخاص بها في عدن، ولا يزال الأمر مستغربا لماذا تدفع المجموعة التجارية جمارك للحوثيين في حين يفترض أن التعامل مع عدن بشكل منفصل؟

عدن ما بعد الحرب

بعد تحرير عدن، واجهت سلطات عيدروس الزبيدي - رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الحالي - تحديات كبيرة، أبرزها التحدي الأمني، فالهجمات التي ضربت عدن أثرت بشكل كبير على المدينة اقتصادياً ومعيشياً، فكانت الإمارات العربية المتحدة تقدم مساعدات إنسانية لمساعدة السكان في حين إنه تعطل كل شيء بفعل هجمات القاعدة وداعش في عدن.

ومع استعادة العاصمة وضعها الأمني بتشكيل قوة أمنية، تحركت عجلة الاقتصاد بشكل كبير جداً بفعل التسهيلات التي قدمتها سلطات عدن حينها، غير أن المشكلة التي واجهت عدن تمثلت في توريد المشتقات النفطية التي ظلت حكرًا على التاجر أحمد صالح العيسي، نائب مدير مكتب الرئيس للشؤون الاقتصادية، ناهيك عن تحكم مجموعة هائل سعيد أنعم بالصادرات والواردات من المواد الغذائية الرئيسية، حيث مثل ميناء عدن خلال السنوات السبع الماضية الشريان الرئيس في إدخال المواد الغذائية والطبية والمتطلبات الأخرى.

لكن أغلب الواردات لا تدخل من الميناء الجمركي، بل تدخل عن طريق ميناء خاص بالمجموعة التجارية اليمنية، وهو الأمر الذي كشف لنا عن معلومات تبدو في غاية الأهمية.

فالعديد من المصادر التي تحدثت إلينا خلال بحثنا تبين أن المجموعة التجارية لا تدفع الضرائب بالشكل السليم بل تدفعها كهبات وأخرى تقدمها على أنها دعمًا لمشاريع تنموية.

تحظى مجموعة هائل سعيد أنعم بنفوذ كبير في السلطات المحلية بالعاصمة عدن ناهيك عن العلاقة التي تربط رشاد هائل سعيد أنعم برئيس آخر حكومتين "معين عبدالملك"، وفضلا عن أن كليهما ينتميان إلى مدينة تعز اليمنية، إلا أن الأخير نجح في التحول من ناشط سياسي فقير في السابق إلى واحد من أهم المستثمرين والفضل لمجموعة هائل سعيد أنعم وبعض المجموعات التجارية التي مكنته من ممارسة التجارة وإنشاء مجموعات تجارية مستغلا صفته رئيسًا للحكومة يتمتع بكافة الصلاحيات التي تخول منح التصاريح للشركات اليمنية، خاصة تلك التي تعمل في استيراد المشتقات النفطية، وقد دخل معين عبدالملك في إشكالية كبيرة مع التاجر أحمد صالح العيسي وهو نائب مدير مكتب هادي للشؤون الاقتصادية، وقد أزيح العيسي واستبدل بدلا عنه مجموعة من التجار اليمنيين الذين لديهم شراكة مع معين عبدالملك.

كشفت مصادر بشركة النفط اليمنية عن تلقي الشركة توجيهات من رئيس الوزراء المكلف معين عبدالملك بإجراء ممارسة بين ثلاثة تجار نفط حوثيين بغرض تزويد كهرباء عدن بالديزل والمازوت.

وأكد المصدر أن فارس الجعدبي - مستشار رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى - استقدم 3 تجار نفط حوثيين وربط بينهم وبين معين عبدالملك الذي بدوره وجه شركة النفط بالعمل معهم واستبعاد كل الشركات التي تعمل في المناطق المحررة.

وأوضح المصدر أن شركة النفط تراجعت عن إجراء الممارسة بين التجار الحوثيين بعد احتجاج شركات نفطية على هذا الأسلوب المريب والمخالف، مبينا بأن شركة النفط اضطرت تحت ضغط الاحتجاجات للإعلان عن ممارسة موسعة شاركت فيها عدد من الشركات النفطية.

وأضاف المصدر أن لوبي رئيس الوزراء كان منسقًا مع الشركات الحوثية على تقديم اسعار مرتفعة معتقدا أنه لن يتقدم غير هذه الشركات نتيجة عدم دفع الحكومة المبالغ السابقة المستحقة للشركات النفطية المزودة لكهرباء عدن إلا أنهم تفاجؤوا بمشاركة شركة (اسا) في الممارسة وتقديم عرض سعر أقل بكثير من العروض المقدمة.

وقال المصدر إن شركة النفط أرست المناقصة على شركة (اسا) التي يقال إنها مقربة من مجموعة العيسي التجارية التي قدمت عرض سعر بفارق كبير عن عروض الشركات الحوثية حيث بلغ فارق السعر بين عرض شركة (اسا) والشركات الأخرى المنافسة 120 دولار في الطن الديزل و100 دولار في الطن المازوت.

ولفت المصدر إلى أن شركة النفط لجأت لتجميد تنفيذ نتائج الممارسة بهدف نفاد الوقت المتاح لها وبالتالي يتم الشراء بالأمر المباشر من التجار الحوثيين الذين يعملون كسماسرة مع لوبي معين عبر مستشاره فارس الجعدبي.

وبحسب مصادر مطلعة فإن فارس الجعدبي الذي يعمل سمسارًا مع معين عبدالملك اشترط على التجار الحوثيين مبلغ 50 دولار بعد كل طن من الديزل والمازوت.

وحددت الممارسة الكمية المطلوبة ب 40 ألف طن ديزل و30 ألف مازوت وبعد احتساب 50 دولار من قيمة 70 ألف طن مازوت فإن مجموع ما يذهب لبد فارس الجعدبي سمسار رئيس الوزراء معين في هذه الصفقة فقط هو مبلغ 3 مليون و500 الف دولار.

وكان رئيس الوزراء المكلف معين عبدالملك سمح في وقت سابق بدخول شركة نفط مملوكة لقيادات حوثية إلى ميناء الزيت بعدن وشراء المشتقات النفطية منها.

لكن كانت تبرز بعض المشاكل والتحديات ومنها الأزمات في المياه والصرف الصحي والكهرباء، والملف الأخير كان في طريقه إلى المعالجة بشكل جذري، من خلال إعلان الإمارات اعتزامها إنشاء محطة كهربائية، غير أن الحكومة اليمنية رفضت منح تصريح إنشاء محطة، وقد بررت تقارير صحافية الأمر على أنه متعلق بالمستثمرين في الطاقة المشتراة الذين قد تتوقف أعمالهم في حال وتم إنشاء محطة كهربائية كبيرة لعدن، الأمر الذي قد يدفعهم إلى الإفلاس أو بيع المحطات الكهربائية.

نقل 30 موظفا حديثا من صنعاء إلى عدن خلال يناير وفبراير 2022م، يتبعون معين عبدالملك وتمكينهم في الجمارك والضرائب الخاصة في الإدارة العامة بعدن.